الحق في التعليم والثقافة بالمغرب
على ضوء المواثيق والقوانين الدولية والوطنية:
الواقع والإكراهات والبدائل:

إعداد الدكتور: هشام الكَراس
أستاذ الثانوي التأهيلي
الأكاديمية الجهوية لمهن التربية والتكوين مراكش آسفي
المحمدية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى معرفة أهمية حقي التعليم والثقافة عبر تتبع مدى اهتمام المواثيق الدولية والقوانين الوطنية بحقي التعليم والثقافة وذلك من خلال استقصاء المواثيق والاتفاقيات الدولية وكذا القوانين الوطنية التي جعلت هذه الحقوق موضوعا لها. كما سيبين بحثنا مدى اهتمام السياسات العمومية بالمغرب بحقي التعليم والثقافة بالنظر إلى حضورها في البرامج الحكومية والميزانية التي يتم رصدها لهذين القطاعين، مع ذكر بعض الإكراهات والمشاكل التي يعرفها تطبيق السياسات العمومية في مجالي التعليم والثقافة، انتهاء باقتراح بعض البدائل والتوصيات لتجاوز الإكراهات السالفة الذكر.

الكلمات المفاتيح: حق التعليم –حق الثقافة –السياسات العمومية –المواثيق الدولية –القوانين الوطنية.

Resarci Summary

This research aims to identify the importance of the rights of education and culture by tracking the extent to which international agreements and national laws are concerned with the rights of education and culture by investigating international conventions and agreements as well as national laws that are the subject of these rights. Our examination will also show the extent to which Morocco's public policies are concerned with the rights of education and culture, given their presence in the government's programs and budgets, which are allocated to these sectors, along with citing certain obstacles and issues in the application of public policies in the fields of education and culture. We conclude with a proposal of some alternatives and recommendations to overcome the above-mentioned obstacles

Keywords: The right to education; the right to culture; public policies; international conventions; national laws.

مقدمة

تحظى المواثيق الدولية بدور بارز في زيادة وعي المجتمعات بأهمية حقوق الإنسان ودورها في تحقيق العيش الكريم والرفاه الاجتماعي ومشاركة الأفراد، ومن بين هذه الحقوق نجد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هذا الإعلان الذي يعتبر ميثاقا تأسيسيا ودليلا تهتدي به الشعوب لمزيد من الكرامة والحرية. حيث أكد على حقوق أساسية وذات أولوية تضمن تنمية الفرد وتطوير قدراته، وانسجامه في مجتمعه؛ مثل الحق في التعليم والثقافة.

ويعتبر المغرب من الدول الملتزمة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ حصوله على الاستقلال من خلال التوقيع والمصادقة أو الانضمام إلى جل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حيث صادق على المعاهدات الدولية التسع الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما نجد أن الدستور المغربي يؤكد على التشبث بهذه الحقوق كما هي متعارف عليها عالميا، بالإضافة إلى أنها تعتبر محددا مهما للاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتماشيا مع التزاماته الدولية في مجال حقوق الأنسان شهد المغرب مواصلة تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحقوق الإنسان، وهكذا تسارعت وتيرة الإصلاحات وسن قوانين جديدة من أجل النهوض بها، ومن بين هذه الحقوق حقي التعليم والثقافة. فاعتبارا للأهمية التي يحظى بها الحق في التعليم انخرط المغرب في بلورة سياسات عمومية للنهوض بقطاع التعليم الذي يعتبر أحد أهم سبل التقدم والتطور، كما لا يخلو أي برنامج حكومي من التأكيد على النهوض بالثقافة، وتعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات، والعمل على اعتماد سياسات ثقافية وإعلامية وفنية تعزز الهوية المغربية، وقائمة على المواطنة والحرية والمسؤولية.

- الإشكالية: على الرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه المواثيق الدولية والقوانين والمرجعيات الوطنية للتأكيد على أهمية الحق في التعليم والثقافة وضمان استفادة لجميع منها، إلا أن الواقع يظهر أن النتائج ما زالت بعيدة عن الأهداف المسطرة، وهذا ما تشير إليه التقارير الدولية والوطنية.

ولمعالجة هذه الإشكالية سأتناول الموضوع من خلال الخطة أسفله:

مقدمة:

المبحث الأول: الحق في التعليم والثقافة: المفهوم والواقع:

المطلب الأول: مفهوم الحق في التعليم والثقافة:

الفقرة الأولى: مفهوم الحق في التعليم:

الفقرة الثانية: مفهوم الحق في الثقافة:

المطلب الثاني: الحق في التعليم والثقافة في المواثيق الدولية والوطنية:

الفقرة الأولى: الحق في التعليم والثقافة في المواثيق الدولية:

الفقرة الثانية: الحق في التعليم والثقافة في المواثيق الوطنية:

المبحث الثاني: الحق في التعليم والثقافة على ضوء السياسات العمومية:

المطلب الأول: اهتمام السياسات العمومية بالحق في التعليم والثقافة:

الفقرة الأولى: اهتمام السياسات العمومية بالحق في التعليم:

الفقرة الثانية: اهتمام السياسات العمومية بالحق في الثقافة:

المطلب الثاني: تطبيق سياسات الحق في التعليم والثقافة: الإكراهات والبدائل:

الفقرة الأولى إكراهات تطبيق السياسات العمومية في التعليم والثقافة:

الفقرة الثانية: سبل النهوض بالحق في التعليم والثقافة (البدائل)

خاتمة:

المبحث الأول: الحق في التعليم والثقافة: المفهوم والواقع:

المطلب الأول: مفهوم الحق في التعليم والثقافة:

الفقرة الأولى: مفهوم الحق في التعليم وأهميته:

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الطبيعية للإنسان[1]، وقد اهتمت به البشرية منذ القدم على درجات متفاوتة؛ حيث كان مقتصرا على جنس دون آخر، وفئات دون أخرى، ومع تنامي الوعي بأهمية حقوق الإنسان خاصة بعد الثورة الفرنسية والأمريكية تمت المطالبة بتعميم هذا الحق حتى يكون في متناول الجميع. ويعد حق التعليم أحد الحقوق الأساسّية التي تندرج ضمن زمرة حقوق الإنسان، إذ أنه من حق كل شخص مهما كان عِرقه أو جنسه أو جنسيّته أو ديانته أو أصله العرقي أو الاجتماعي أو ميوله السياسّي أو عمره أو إعاقته، الحصول على التعليم الابتدائي مجانًا، وقد عرف التعليق العام رقم 13 للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في التعليم على: "إن الحق في التعليم حق من حقوق الإنسان في حد ذاته، وهو في نفس الوقت وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. والتعليم، بوصفه حقًا تمكينيًا، هو الأداة الرئيسية التي يمكن بها للكبار والأطفال المهمَّشين اقتصاديًا واجتماعيًا أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر وأن يحصلوا على وسيلة المشاركة كليًا في مجتمعاتهم. وللتعليم دور حيوي في تمكين المرأة، وحماية الأطفال من العمل الاستغلالي والذي ينطوي على مخاطر، وكذلك من الاستغلال الجنسي، وفي تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطية، وحماية البيئة، ومراقبة نمو السكان. ويُعترف بالتعليم بشكل متزايد بوصفه واحدًا من أفضل الاستثمارات المالية التي يمكن للدول أن تستثمرها. ولكن أهمية التعليم ليست أهمية عملية وحسب، فالعقل المثقف والمستنير والنشط القادر على أن يسرح بحرية وإلى أبعد الحدود هو عقل ينعم بمسرّات الوجود ومكافآته"[2].

وتظهر الفقرة الأخيرة أهمية التعليم، فهو مفتاح تحقيق التنمية الشاملة، وبدونه لا يمكن الحديث عن باقي الحقوق، وتظهر هذه الأهمية من خلا ما يأتي[3]:

- ضمان تنميّة الفرد بشكل كامل تماما.
- تخفيض معدل الفقر.
- تقليل ظاهرة عدم المساواة في المجتمع، وتشجيع المرأة والتمكين لها في المجتمع.
- تحقيق مكاسب اقتصاديّة للدولة.
- المساعدة على تحقيق السلام والتنمية المستدامة في المجتمعات.
- ضمان تحقيق الديمقراطيّة والحكم السليم في الدولة.

الفقرة الثانية: مفهوم الحق في الثقافة وأهميته:

نصت معظم مواثيق حقوق الإنسان على حماية الثقافة، وضمان حق المشاركة في الحياة الثقافية والاستمتاع والانتفاع بمكوناته، فالحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق ، وهي مثل الحقوق الأخرى، عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة. وتعزيز الحقوق الثقافية واحترامها بشكل تام أمران جوهريان لصون كرامة الإنسان وللتفاعل الاجتماعي الإيجابي بين الأفراد والمجتمعات في عالم متنوع ومتعدد الثقافات. والثقافة مفهوم واسع وشامل يتضمن جميع مظاهر الوجود البشري، وهي عملية حية، تاريخية ودينامية ومتطورة، ذات ماض وحاضر ومستقبل، وعملية تفاعلية يعبر بموجبها الأفراد والمجتمعات، مع احتفاظهم بخصائصهم وأغراضهم، عن ثقافة الإنسانية[4].

كما أكد إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي أنه ينبغي النظر إلى الثقافة بوصفها: "مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية ، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية ، وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة وأساليب العيش معًا ونظم القيم، والتقاليد والمعتقدات." وينبغي للدول إيلاء اهتمام خاص للحقوق الثقافية؛ فقد نصت المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما يأتي:

1- تُقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد:

أ- أن يشارك في الحياة الثقافية.

ب-أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته.

ج-أن يستفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه.

2- تراعى الدول الأطراف في هذا العهد، في التدابير التي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة لهذا الحق، أن تشمل تلك التدابير التي تتطلبها صيانة العلم والثقافة وإنماؤهما وإشاعتهما.

3- تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.

4- تقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة[5].

إن التأكيد على ضرورة الاهتمام بالحق في الثقافة مرده للأهمية والآثار التي تترتب عن هذا الحق؛ حيث تعتر الثقافة ليس فقط ترفا بل وسيلة للإقلاع التنموي على جميع الأصعدة، وهي كذلك آلية للاندماج الاجتماعي وتحقيق الترابط والانسجام في المجتمع.

المطلب الثاني: الحق في التعليم والثقافة في القوانين الدولية والوطنية:

الفقرة الأولى: الحق في التعليم والثقافة في القوانين الدولية:

اهتمت جل المواثيق الكونية بالتنصيص على كل من الحق في التعليم والثقافة في نصوص ومواد كثيرة، ويمكن الوقوف على هذا الأمر من خلال مجموعة من المواثيق الدولية من قبيل:

أولا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

اهتم أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ببيان مختلف الحقوق الأساسية التي ينبغي الحرص على ضمانها حتى يستفيد منها الفرد، وقد أكد على حق التعليم في المادة 26، والتي جاء فيها:

أ-لكلِّ شخص الحق في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا...

ب- يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والتفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية.

ج- للآباء، على سبيل الأولوية، حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم[6].

وبالنسبة للحق في الثقافة فقد تطرق إليه في المادة 27، وأكد على حماية حق المشاركة في مجتمع الثقافة، والاستمتاع بمكوناتها، فنصت على ما يأتي:

– لكلِّ شخص حقُّ المشاركة الحرَّة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدُّم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه.

– لكلِّ شخص حقٌّ في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتِّبة على أيِّ إنتاج علمي أو أدبي أو فنِّي من صنعه[7].

ثانيا: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

حرص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التأكيد على أهمية كل من التعليم والثقافة، ومما جاء فيه فيما له علاقة بضمان الحق في التعليم:

1–تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية وكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية...، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية...

2–وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب: جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانا للجميع. وتعميم **التعليم** الثانوي بمختلف أنواعه، وجعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، وتشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية. والعمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس[8].

أما بخصوص الحق في الثقافة فقد تم التطرق إليه في المادة 15 التي نصت على مجموعة من التدابير من بينها إلزام الدول الأطراف بضمان حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية، والتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته، والاستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه.

هكذا يتبين اهتمام جل المواثيق الدولية بالتنصيص على الحق في التعليم والثقافة، وحمايتهما من أي انتهاك، والتأكيد على انخراط الدول الأعضاء في التدابير الكفيلة بضمان استفادة الأفراد من هذين الحقين، فما ذا عن المواثيق الوطنية، وكيف تعاملت مع كل من الحق في التعليم والحق في الثقافة؟

الفقرة الثانية: الحق في التعليم والثقافة في القوانين الوطنية (الدستور)

أولا الحق في التعليم:

نظرا لأهمية الحق في التعليم باعتباره حقا أساسيا ومدخلا لضمان الحقوق الأخرى وإعمالها، وكفيل بتَمَلُّك الأفراد والمجتمعات للمعارف والعلوم والمساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة والتشبع بالقيم الإنسانية الكونية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وضمان الاستقرار والسلم والتسامح والمساواة واحترام التنوع والاختلاف، بالإضافة إلى أهمية الجودة وتكافؤ الفرص، أو بالأحرى تكافؤ النتائج، وسبل تحقيق مفهوم "المدرسة العادلة" ودمقرطة التعليم...

وسيرا على نهج المواثيق الدولية فقد اهتمت كل الدساتير الوطنية بضمان حق التعليم، وهكذا حرص دستور 2011[9] على دسترة هذا الحق من خلال مجموعة من الفصول؛ وأكد الفصل 31 على دور الدولة والمؤسسات العمومية في ضمان استفادة الجميع من هذا الحق، ومما جاء فيه: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين

على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة"؛ وجاء في الفقرة الأخيرة من الفصل 32: "التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة"، ولأجل بلورة وتنزيل هذا الحق أكد الفصل 168 على إحداث مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بصفته هيئة استشارية مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها، كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال.

ثانيا: الحق في الثقافة في الدستور المغربي:

يتضمن دستور 2011 مجموعة من التدابير والتوجيهات التي تهدف إلى النهوض بالقطاعي الثقافي ودمج المواطنين في الحياة الثقافية، كما تم دسترة التعدد والتنوع الثقافي، ويتبين ذلك من خلال ما جاء في التصدير: "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة ، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية ، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناته ، العربية – الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحساني ، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية... وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار ، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.

كما تم الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم ، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها ، بصفتها لغة رسمية.

تعمل الدولة على صيانة الحسانية ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة ، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب ، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية ، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم ؛باعتبارها وسائل للتواصل ، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة ، والانفتاح على مختلف الثقافات ، وعلى حضارة العصر. يحدث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية ، مهمته ، على وجه الخصوص ، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية ، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره[10].

وتعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم ، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية[11].

كما أكد الدستور على أن المملكة المغربية تعمل على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج. كما تحرص على الحفاظ على الوشائج الإنسانية معهم ، ولاسيما الثقافية منها ، وتعمل على تنميتها وصيانة هويتهم الوطنية[12]. كما تم التنصيص على أهمية استفادة كل من المرأة والرجل على قدم المساواة على هذا الحق: حيث جاء في الفصل 19: يتمتع الرجل والمرأة ، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية **والاقتصادية** والاجتماعية والثقافية والبيئية ، الواردة في هذا الباب من الدستور، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها[13].

وأكد كذلك على مسؤولية السلطات العمومية في اتخاذ التدابير الملائمة لتوسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛ ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، وتيسير ولوجهم للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.يُحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي، من أجل تحقيق هذه الأهداف[14].

يتضح من هذه المواثيق والقوانين الدولية والوطنية أن الاهتمام بكل من الحق في التعليم والحق في الثقافة حاضر بقوة عبر مجموعة من المواد والفصول التي تلزم الدول بالعناية بتوفير وضمان هذه الحقوق لما لها من أهمية في صون كرامة الفرد وتحسين ظروف عيشه. فكيف حاولت السياسات العمومية المغربية تحقيق هذه الالتزامات، والعمل على تطبيقها على أرض الواقع؟

المبحث الثاني: الحق في التعليم والثقافة على ضوء السياسات العمومية:

المطلب الأول: السياسات العمومية في التعليم والثقافة:

الفقرة الأولى: اهتمام السياسات العمومية بالحق في التعليم:

نظرا للأهمية التي يحظى بها الحق في التعليم، فقد انخرط المغرب شأنه شأن معظم الدول في بلورة سياسات عمومية للنهوض بقطاع التعليم الذي يعتبر أحد أهم سبل التقدم والتطور الذي تنشده الحكومات، فهو وسيلة فعالة لبناء الأمم والحضارات ونهضة الشعوب وحمايتها من الأزمات، وهذا ما يفسر تخصيص ميزانيات معتبرة لهذا القطاع أملا في نظام تعليمي يواكب متطلبات العصر والجيل، ويعمل على تحقيق التقدم الحضاري والاقتصادي المنشود.

وقد حرصت الحكومات المغربية منذ الاستقلال على إيلاء الاهتمام بالتعليم والانخراط في إصلاحه، انطلاقا من برامج وسياسات تروم النهوض به كما وكيفا، وذلك بتعميمه حتى يكون في متناول الجميع، وبتحيين البرامج والمناهج بما يحقق الجودة. ويمكن إجمال أهم معالم محطات الإصلاح التي عرفها قطاع التعليم فيما يأتي[15]:

في إطار هيكلة الحكومة وإيمانا بأهمية النهوض بالتعليم، تم إحداث وزارة التعليم مباشرة بعد الاستقلال، وفي 1957 تم إحداث اللجنة العليا لإصلاح التعليم، التي تبنت المبادئ الأربع الآتية: تعريب التعليم والانتقال إلى التدريس بالعربية، وتوحيد البرامج التعليمية على المستوى الوطني، ومغربة أطر التعليم، وتعميم التعليم على كل الفئات المغربة.

-في عام 1958 تم إحداث اللجنة الملكية لإصلاح التعليم، وكان من أبرز مقرراتها: التراجع عن قرارات اللجنة السابقة، وإدراج اللغة الفرنسية في التعليم وخاصة أثناء تدريس المواد العلمي.

-في عام 1959م : إحداث لجنة ثالثة والتي عرفت باسم "لجنة التربية والثقافة" التي قررت وضع مجموعة من الاصلاحات منها: إحداث مجلس أعلى للتعليم ذو صفة استشارية، وتعيين أطر مغاربة، والإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة للتدريس في السلك الابتدائي.

-عام 1964م : عقد مناظرة وطنية (مناظرة المعمورة) ضمت مجموعة من ممثلي الأحزاب السياسية والنقابية، وكان من أهم مخرجاتها: تعريب التعليم في سلك الابتدائي بشكل كامل، والإبقاء على تعليم اللغات الأجنبية ابتداء من سلك الاعدادي وفق متطلبات المواد الدراسية. وإعلان أن اللغة الرسمية للتعليم في المغرب هي اللغة العربية.

-في عام 1967م : تم التراجع مرة أخرى عن مسألة التعريب وتم العودة إلى تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية.

-في عام 1970م : عقد مناظرة وطنية (مناظرة افران الأولى) وكان أهم ما دعت إليه هو العودة الى مبدأي التعميم ومغربة الأطر التعليمية.

-في عام 1973م : طرح البرنامج الاستعجالي (خلال خمس سنوات) من قبل المخطط الخماسي، والذي دعا إلى ضرورة تنفيذ مبدأي التعميم ومغربة الأطر التعليمية.

–في عام 1980م : تم عقد مناظرة وطنية ثالثة (مناظرة افران الثانية) ، والتي كان من مخرجاتها إحداث لجنة هدفها وضع تصور شامل ومتكامل لـ اصلاح التعليم في المغرب، لكنها في النهاية اكتفت بوضع وثيقة أولية للتعليم .وفي نفس السنة أيضا تم إصدار المخطط الثلاثي الذي نص على تدابير أهمها: ضرورة تعميم التعليم في القرى المغربية.

–في عام 1994م : تم تشكيل اللجنة الوطنية المختصة بقضايا التعليم والتي كان من أهم مخرجاتها: إلزام تعليم الاطفال ما بين 6 و16 سنة، والإقرار بمجانية التعليم، بالإضافة إلى مبدئي التعريب والتوحيد. وفي عام 1995م: تدخل البنك الدولي وطالب بإعادة النظر في مسألة مجانية التعليم.

–في عام 1999: تشكيل لجنة سميت بـ "لجنة الملكية الاستشارية للتربية والتكوين" التي كان من مخرجاتها إصدار " الميثاق الوطني للتربية والتكوين " ، والذي دخل حيز التنفيذ عام 2000م.

–في عام 2006م تم تشكيل المجلس الأعلى للتعليم[16] الذي أعد عام 2008م تقريرا حول نتائج تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين أقر بعدم تحقيق أهداف الميثاق الوطني. ونتيجة لذلك إصدار برنامجا استعجاليا من عام 2009م إلى 2012م من اجل استدراك ما يمكن استدراكه.

–وفي عام 2015م تم تبني" الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية"وإصدار القانون الإجرائي لها، والذي يعرف بالقانون الإطار 17.51.

بعد سرد محطات الإصلاح التي عرفها المغرب يظهر من جهة الاهتمام الدائم بقطاع التعليم، حيث كان في لب اهتمامات الحكومات المغربية، ومن جهة أخر يظهر انه تم هدر زمن طويل في بعض القرارات، حيث يتم اتخاذ قرار في محطة أولى، والتراجع عنه في محطة ثانية، ثم العودة إليه في محطة ثالثة، وكان من الأجدر استغلال هذا الوقت لتحقيق نهضة تعليمية فعلية،كما تم الاهتمام بالشكليات دون الجوهر وذلك بتغيير أسماء اللجن أو المجالس دون ان يكون لذلك أثر واضح في الميدان... ومن الأمور التي تبين الاهتمام بالسياسات العمومية في مجال التعليم حجم الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع، حيث غالبا ما يحتل المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع، ويمكن أن نلحظ ذلك من خلال المبيان أسفله:

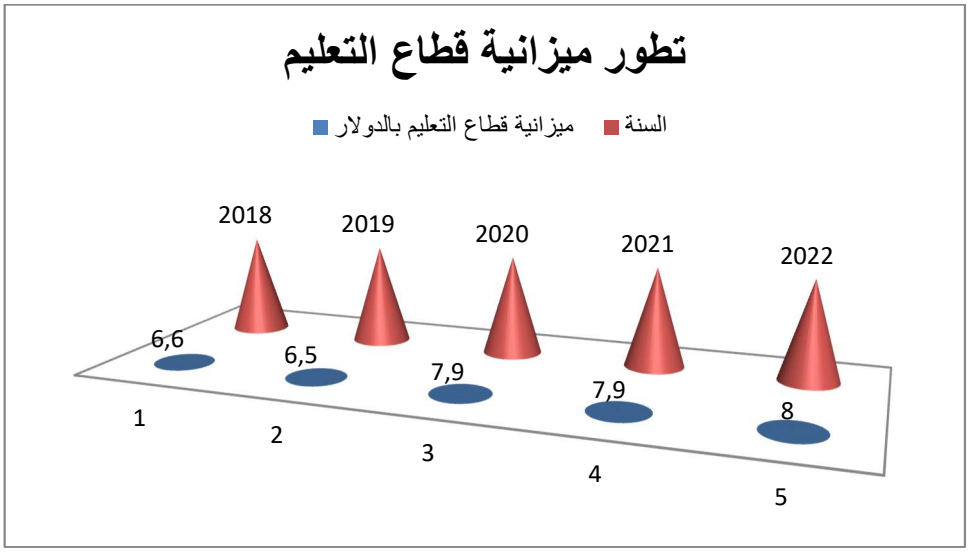

كما تم كذلك تعميم التعليم أمام الجميع: وقد تم تحقيق نسبة تسجيل تفوق 100% في المستوى التعليمي الابتدائي. وهذا مؤشر كمي يدل على بلوغ مهدف ضمان حق التعليم للجميع. ويبين المبيان أسفله تطور معدل التسجيل في السلك الابتدائي بالمغرب مقارنة مع بعض دول الجوار بين 1970 و2015[17].

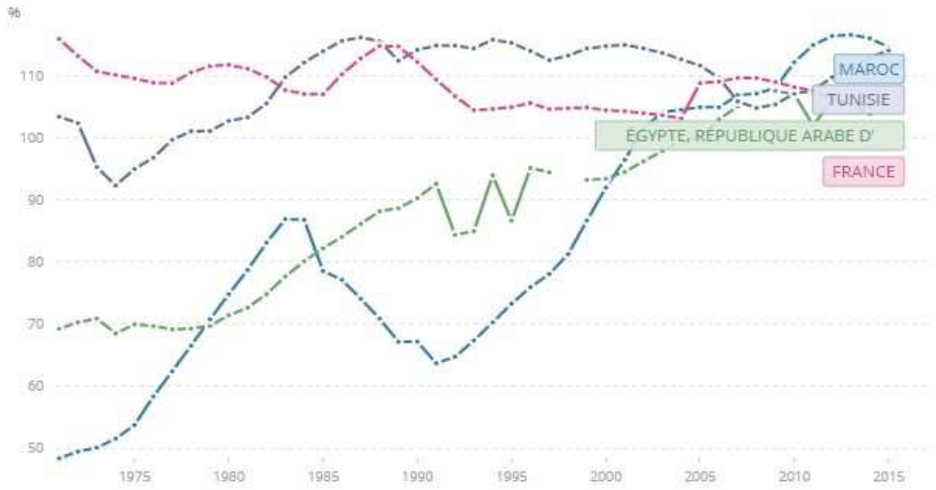

الفقرة الثانية: اهتمام السياسات العمومية بالحق في الثقافة:

أولا: حضور الثقافة في البرامج الحكومية:

لا يخلو أي برنامج حكومي من التأكيد على النهوض بالثقافة، وتعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات، والعمل على اعتماد سياسات ثقافية وإعلامية وفنية وتعزز الهوية المغربية، وقد جعلت الحكومة الجديدة بوضع برنامجها (2021-2026) الذي يهدف إلى تقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية، والتشجيع على الإبداع، وضمان ازدهار الهوية التعددية للمغرب[18]. وحسب هذا البرنامج، فإن الحكومة تستمد من الخطب الملكية وتوجيهاتها السامية في مجال النهوض بالثقافة، قوتها في السعي إلى تثمين العنصر البشري، مشددا على أنه ستعمل على وضع سياسة ثقافية مندمجة ترمي إلى المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والتشبث بقيم الوطن والأمة، مع الانفتاح على التعبيرات الفنية العصرية وجعل الثقافة رافعة للتنمية المجالية ولإدماج الشباب على وجه الخصوص.

كما سينصب اهتمام الحكومة على إحداث مشاريع كبرى مهيكلة للقطاع الثقافي، وتقريب الخدمات والفضاءات الثقافية من المواطن المغربي بمختلف جهات المملكة، وتشجيع الإنتاج الثقافي الوطني في ضوء ترسيخ قيم التعدد اللغوي والإبداعي. وحسب البرنامج الحكومي، فإن الثقافة تعد بمثابة رهان استراتيجي يهم البناء المعرفي والهوياتي للمجتمع في وحدته وتنوعه في حاضره ومستقبله، مؤكدا في هذا الصدد على أن دعم الدولة عامل حيوي وتحفيزي لصون النسيج الإبداعي الوطني وتطويره، وشرط يساعد الحركية الثقافية على الإبداع، وعلى المنافسة الثقافية[19].

الاهتمام بالثقافة من خلال الميزانية المرصودة:

لا شك أن تطبيق أي سياسة عمومية يحتاج إلى رصد اعتمادات مالية مناسبة وكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة، وعند الوقوف على ميزانية الثقافة في السنوات الماضية نلحظ أنه رغم ضعف الاعتمادات المخصص إلا أنها تتطور من سنة غلى أخرى، ويبين الجدول أسفله تطور ميزانية الثقافة بالمغرب بين 2018 و2022.

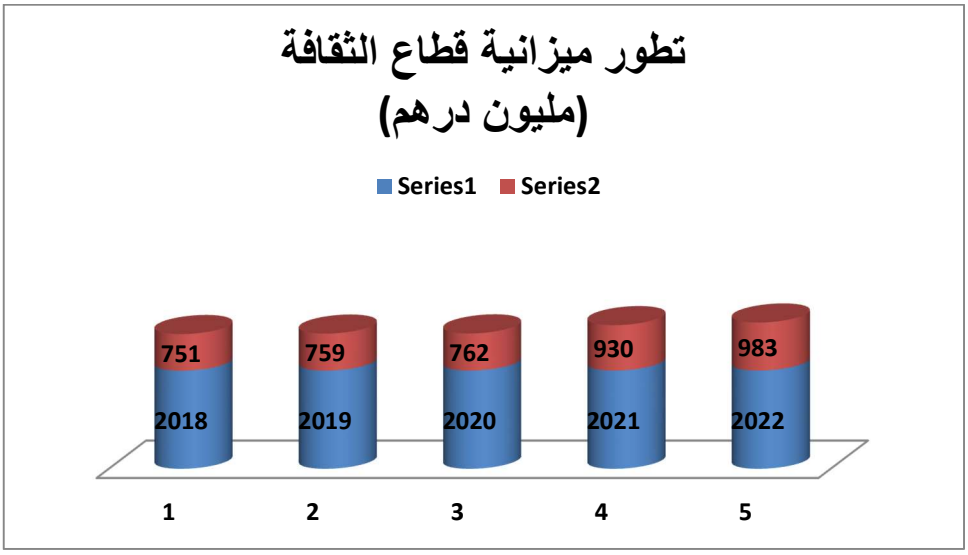

حضور السياسات الثقافية على مستوى برامج وزارة الثقافة:

تحرص وزارة الثقافة على تطبيق السياسات العمومية المتعلقة بالقافة، وكمثال لذلك فقد اعتمدت وزارة الثقافة سنة 2015 البرنامج القطاعي (2012-2016) حيث عملت فيه على إيلاء الاهتمام في المجال الثقافي بالمحاور التالية[20]:

- نهج سياسة القرب في المجال الثقافي من خلا إنجاز المراكز الثقافية والمنشآت الفنية وشبكة القراءة العمومية.
- دعم ومواكبة الإبداع والمبدعين والعناية بأوضاعهم.
- صيانة وحماية وتثمين التراث المادي واللامادي.
- تنشيط الدبلوماسية الثقافية والتعاون الدولي في المجال الثقافي.
- اعتماد الحكامة الجيدة في التدبير الشأن الثقافي لتجويد أداء ومردودية المرفق الثقافي بما يستجيب لحاجيات وتطلعات المواطنين، مع مراعاة البعدين المحلي والجهوي.

بالإضافة إلى إعداد استراتيجية المغرب الثقافي في افق 2020 من خلال التأكيد على أنه يشمل:

- تحسين التغطية الترابية في مجال البنيات التحتية الثقافية.
- تطوير وتنويع التظاهرات الثقافية والفنية.
- وضع برمجة ثقافية وفنية سنوية للمراكز الثقافية.
- دعم التكوين الثقافي والفني، تثمين أدوار مختلف الشركاء.

من خلال هذا البرنامج وهذه الأهداف، ومن خلال ما تم عرضه فيما يخص السياسات العمومية التعليمية فإن اهتمام البرامج الحكومية بالحق في التعليم والثقافة أمر واقع، وأن المجهودات المبذولة مجهودات لا ينكرها أحد، إلا أن الواقع والتقارير الرسمية الدولية والوطنية تدق ناقوس الخطر، موضحة أن ما تحقق مازال بعيدا عن تحقيق الجودة في هذه القطاعات. فما هي أهم الإكراهات التي تواجه تحقيق هذه الأهداف وما هي البدائل المقترحة لتجاوز الأزمة؟

المطلب الثاني: تطبيق سياسات الحق في التعليم والثقافة: الإكراهات والبدائل:

الفقرة الأولى: إكراهات ومشاكل تطبيق السياسات العمومية في التعليم والثقافة:

لابد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن المشاكل التي يعرفها تطبيق السياسات العمومية في مجال الثقافة والتعليم تجمع عليها التقارير الدولية والوطنية الصادرة سواء عن المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية.

أولا: إكراهات ومشاكل تطبيق السياسات العمومية في قطاع التعليم:

تجمع كل التقارير الدولية والوطنية أنه رغم ما تم إنجازه لضمان الحق في تعليم ذي جودة، فإن النتائج لازالت بعيدة من الأهداف المسطرة، وأن ما تم تطبيقه على أرض الواقع لا يتماشى ما تم التخطيط له في البرامج الحكومية والسياسات العمومية من الناحية الكمية ومن الناحية الكيفية كذلك. ومن مظاهر وأوجه هذا الإخفاق ما يأتي:

أولا: محدودية المردودية الداخلية للمدرسة المغربية: ويتبين ذلك من خلال ما يلي:

أ-ضعف التمكن من اللغات والمعارف والكفايات والقيم: فعلى سبيل المثال فقد قال وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة خلال تقديمه لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة بلجنة التعليم ضمن مجلس المستشارين (ميزانية 2022): "إن عددا من الدراسات والتقارير الدولية تصنف المغرب في أقل من المعدل الدولي من حيث تمكن التلاميذ من الكفايات الأساسية"، وكشف الوزير أن 70 في المائة من التلاميذ يواجهون صعوبات في القراءة والكتابة والرياضيات...، وقد تأزمت هذه النسب خاصة بعد أزمة كورونا والتعليم عن بعد، الذي أبان عن هشاشة ونقص كبير في تعميم التكنولوجيا واستعمالها في التعليم[21].

ب-استمرار ظاهرة الهدر المدرسي[22]بشكل مهول وقد أقر وزير التربية الوطنية ، بأن الهدر المدرسي في المغرب مازال في "وضعية غير مرضية"، مشيرا إلى أن عدد التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة سنويا، في الأسلاك الأولى (الابتدائي والإعدادي والثانوي)، يزيد عن 331 ألف تلميذة وتلميذ.

ج-ضعف المردودية الكمية والكيفية للبحث العلمي: حيث يعرف واقع البحث العلمي ضعفا ملحوظا لا من الناحية الكمية ولا من الناحية الكيفية، ويبقى بعيدا عن حل المشاكل التي تعرفها المنظومة التعليمية.

ثانيا: ضعف المردودية الخارجية لهذه المدرسة: ومن مظاهر ذلك ما يأتي:

أ-صعوبة اندماج الخريجين في الميدان الاقتصادي: حيث يجد المتخرج الحديث صعوبة في الاندماج في المجال الاقتصادي سبب الانفصام بين ما درسه وبين حاجيات السوق الاقتصادية.

ب-انغلاق المدرسة المغربية على ذاتها، وعدم قدرتها على الانفتاح على محيطها وعلى عالم الابتكارات والتكنولوجيا والعلمية، وعدم مسايرة الحركية التكنولوجيا والعلمية.

ج-انخفاض فرص الولوج إلى تعليم أولي ذي جودة: فالواقع يبين أن جودة التعليم الأولي ليس في متناول الجميع ؛ أما بسبب تباين مستوى الأسر المادي، أو بسبب التباين بين المناطق الجغرافيا.

د-عدم الاندماج الفعال في المؤسسات التعليمية: وقد كشف التقرير العالمي لرصد التعليم 2020 أن أكثر من 25% من التلاميذ المغاربة يشعرون الغربة والإهمال في المدرسة، ما يولد لديهم ضعف الإحساس بالانتماء إلى مؤسساتهم التعليمية[23].

هـ –فقدان الأسر للثقة في المدرسة العمومية، وعدم قيامها بمسؤولياتها.

ثانيا: إكراهات ومشاكل تطبيق السياسات العمومية في قطاع الثقافة:

إن الحديث عن وجود سياسات عمومية ثقافية فعالة أمر يتأتى بعد النظر في نتائج وآثار هذه السياسات على أرض الواقع؛ فلا أحد ينكر الجهود المبذولة للنهوض بالحياة الثقافية وضمان الحق في التمتع به؛ لكن رغم هذه الجهود والاهتمام الذي توليه الحكومة ووزارة الثقافة للسياسات العمومية في مجال الثقافة إلا أن تطبيق هذه الأخيرة يعرف مشاكل وإكراهات[24] يمكن إجمالها فيما يأتي:

–غياب مشاورات وطنية ونقاش عمومي حقيقي من أجل التوافق على محددات الثقافة المغربية، والعمل على بلورة سياسة عمومية ثقافية دقيقة ومنفتحة تشرك الجميع دون إقصاء لأي طرف.

–غياب رؤية مندمجة وتشاركية مع القطاعات ذات الصلة كالتربية الوطنية والشباب والرياضة والأسرة والتضامن. فلا يمكن العمل على تحقيق البرامج والمخططات والأهداف الثقافية إلا بالاشتغال بشكل أفقي مع القطاعات السابقة.

–تموقع السياسات الثقافية في مرتبة ثانية أو ثالثة، حيث تتخذ أحيانا طابع ثانويا وتكميليا، حيث لا تعتبر الثقافة من أولويات العمل الحكومي؛ مما يؤدي إلى تغييب القطاع الثقافي في السياسات العمومية وعدم جعلها في صلب الاهتمام.

–غياب عدالة ثقافية على المستوى المجالي: حين ننظر إلى الخريطة الثقافية في المغرب وإلى ما تحقق من مشاريع، وبرامج، ومؤسسات، وبنيات تحتية...، نقف على سوء توزيع الاهتمام بالشأن الثقافي مما نتج عنه تباين بين المدن الكبرى التي تستفيد من مراكز وبرامج ثقافية، مقابل مناطق هامشية تعرفا شحا وأحيانا غيابا للأنشطة والمشاريع الثقافية.

–ضعف المناصب المالية في هذا القطاع: مما ينتج عنه نقص كبير في الموارد البشرية، وذلك بسبب ضعف الميزانية المرصودة لوزارة الثقافة. وقد تبين ذلك في المبيان السابق الذي يبين تطور ميزانية الثقافة خلال خمس سنوات الأخيرة، فرغم تطوره إلا أن حجم الاعتمادات لازال دون المستوى المأمول.

–ضعف الاهتمام البرلماني بالسياسات العمومية ذات الصلة بالثقافة: ويظهر ذلك من خلال ضعف الأسئلة الكتابية والشفوية الموجهة إلى وزارة الثقافة.

–عدم تتبع وتقييم البرامج والمخططات التي تتبناها وزارة الثقافة، مما ينتج عنه هوة بين التخطيط والتطبيق.

–عدم اهتمام المجالس الترابية (مجالس الجهة، والمجالس الإقليمية والمجالس المحلية) بقطاع الثقافة، وعدم الإسهام في توفير مراكز ثقافية قريبة من محيط الشباب: حيث يعتبر كل ما هو ثقافي أمر ثانوي في نظرهم، ولذلك يتم تغييب البرامج الثقافية عن برامجهم، وفي أحسن الأحوال يخصصون لها اعتمادات متواضعة.

–تراجع اهتمام المغاربة بما هو ثقافي، بسبب الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم، حيث يخصصون جل وقتهم لتوفير ضروريات العيش، مما أدى ضعف الوعي الثقافي لدى المغاربة؛ حيث أصبح الاهتمام بالشأن الثقافي معيارا طبقيا للتمييز بين المغاربة أدى إلى ظهور الأمية الثقافية.

–عدم الاهتمام بالتعريف بالتراث الثقافي المادي واللامادي، حيث نقف على ضعف الزمن الإعلامي المخصص لما هو ثقافي، وضعف حضور المكون الثقافي في البرامج التعليمية، وعدم العمل على تسجيله لدى المنظمات الدولية المختصة؛ حتى يتم توثيقه وحمايته من الاستياء عليه وقضية الزليج المغربي التي طفت إلى السطح خير مثال على ذلك.

-عدم انسجام القضايا التي تتناولها بعض الأعمال الفنية والثقافية مع مرجعية وهوية المواطن المغربي؛ حيث تجد بعض الأعمال الفنية رفضا من المتلقي المغربي بسبب بعدها عن هويته وتعارضها مع أخلاقه، مثل ما حدث مع بعض الأفلام والمهرجانات الفنية من نشر للشذوذ والإباحية.

الفقرة الثانية: بدائل وسبل النهوض بالحق في التعليم والثقافة:

أولا: بدائل وسبل النهوض بالحق في التعليم

إن النهوض بالتعليم وضمان حق الجميع في تعليم ذي جودة شعار ترفعه كل الحكومات، ولكن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية، والقطع مع بعض الاختيارات والممارسات التي أزمت المنظومة التعليمية. ولأجل بلوغ هذا المبتغى لابد من تشخيص دقيق لقطاع التعليم، وكشف الثغرات التي تحول دون النهوض بالتعليم. وهذه بعض البدائل والسبل التي يمكن اقتراحها في هذا المجال:

1-تطبيق توجيهات الدستور الذي أكد في الفصل 31 على ضرورة انخراط الدولة وجميع المؤسسات والجماعات الترابية في تحمل رهان إصلاح التعليم، وتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة وجعل المدرسة منفتحة على المحيط الاقتصادي حتى يسهل دمج الخريجين في الحياة الاقتصادية.

2-تحرير قطاع التعليم من التجاذبات السياسية، بما يضمن الاستمرارية في تنزيل السياسات والمخططات الإصلاحية، مع ضرورة إناطة القطاع إلى مجلس وطني مكون من خبراء لهم دراية عميقة بميدان التعليم، على أن يكون الوزير الوصي على القطاع منفذا للسياسات العمومية التي يتبناها هذا المجلس.

2-العمل على تعميم التعليم الأولي: فرغم الجهود التي بدلتها الوزارة من أجل تعميم ورش استفادة المتعلمين من التعليم الأولي إلا أن النسب المسجلة لازالت بعيدة عن بلوغ نسبة 100/%.

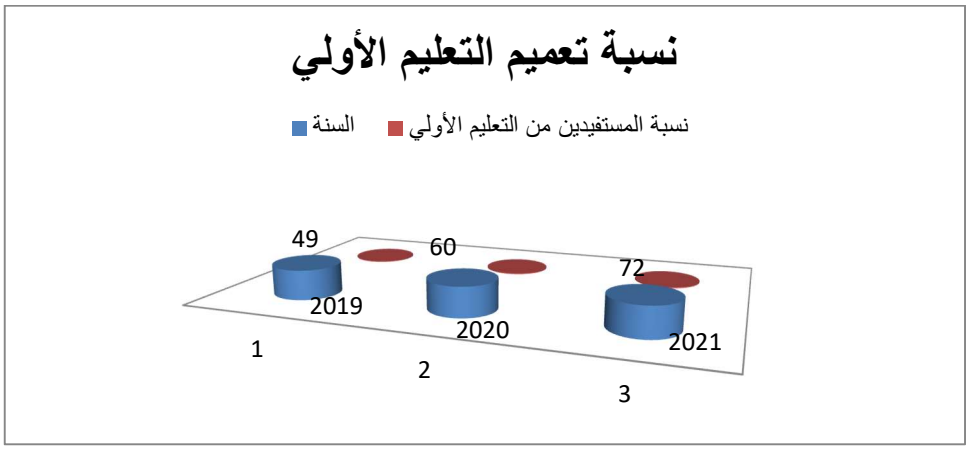

3-إعادة الاعتبار للمدرسة الوطنية: والعمل على جعلها في صلب المشروع المجتمعي، وإعادة الاعتبار للتعليم العمومي وجعل التعليم الخصوصي مكملا له وليس بديلا عنه.

5-تحقيق مبدأ الانصاف بين جميع الأطفال في ولوج تعليم ذي جودة أفقيا وعموديا خاصة في العالم القروي، وذلك بالعمل على ضمان حق الفئات الهشة وفي وضعية صعبة في الاستفادة من هذا الحق وذلك بتكييف البرامج مع خصوصياتهم، وخلق الولوجية للبعض منهم.

6-الحسم مع لغة التدريس وتجاوز التجاذبات حول جدلية اللغة فقد شهدت –كما تقدم- الإصلاحات التي عرفها المغرب في مجال التعليم اضطرابا كبيرا بخصوص تحديد اللغة المعتمدة، حيث عرفت تلك الإصلاحات اعتماد اللغة الفرنسية أحيانا والعربية عبر فترات أخرى، علما أن هذا الجدل مستمر حتى اليوم، حيث انضاف خيار وتوجه ثالث يروم تدريس المواد العلمية بالإنجليزية.

7- النهوض بالبحث العلمي في المجال التربوي بما يحقق ملاءمة البرامج والمقررات الدراسية مع حاجيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. فلا نهضة تعليمية ولا ضمان للحق في تعليم جيد إلا بالنهوض بالبحث العلمي عامة، والبحث العلمي التربوية بصفة خاصة.

8-الاهتمام بالأطر التربوية: وتحسين أوضاعهم المادية وصون كرامتهم، وضمان تكوينهم المستمر حتى يواكبوا مختلف المستجدات، فهم مفتاح أي إصلاح منشود.

9-ربط المسؤولية المحاسبة وتفعيل مبادئ الحكامة الجيدة: مما يسهم في تطوير العقلية التدبيرية لهذا القطاع من خلال تطوير الترسانة القانونية والتشريعية للمنظومة، وعقلنة تدبير الموارد المالية والبشرية والاستفادة أكثر من التقدم التكنولوجي. والعمل على تفادي بعض الاختلالات التي عرفتها بعض البرامج الإصلاحية كالبرنامج الاستعجالي.

10-الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية التي تتشابه مع المغرب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، والتي حققت نتائج جيدة بعد القيام بإصلاحات هيكلية وجذرية في قطاع التعليم، مثل رواندا والأردن...

ثانيا: بدائل وسبل النهوض بالثقافة:

إن سبل النهوض بالثقافة لا تختلف كثيرا عن مثيلتها بالنسبة للتعليم؛ باعتبارهما قطاعين متداخلين ومترابطين يؤثر واقع أحدهما على الآخر، وإذا ألقينا نظرة على ما تم إيراده في المشاكل والإكراهات التي يعرفها الواقع الثقافي في المغرب، فإن هذا الأمر يعتبر بمثابة تشخيص للواقع، كما أن تجاوز هذه الإكراهات والعمل على إصلاحها يعد بمثابة مفاتيح النهوض بالثقافة، لذلك يمكن اقتراح البدائل الآتية:

1-جعل الثقافة في مقدمة السياسات العمومية الثقافية: والرفع من الاعتمادات المالية المرصودة لقطاع الثقافة وتأهيل العنصر البشري حتى يسهم في النهوض بالثقافة وضمان استفادة الجميع مها برامجها.

2-حماية الموروث الثقافي المغربي: وجعله في صلب السياسات العمومية، ويمكن اعتماد عدة آليات لتحقيق ذلك، ممن قبيل تأسيس متاحف محلية وجهوية وأخرى وطنية لحماية الموروث الثقافي، والتنسيق مع وزارة التربية الوطنية لجعل الثقافة المغربية في مستوياتها الثلاثة (المحلي، والجهوي والوطني) ضمن البرامج الدراسية من أجل تربية الناشئة على الاهتمام بموروثهم الثقافي والاعتزاز به.

3- العمل على وضع ميثاق وطني منسجم لتدبير الوضع الثقافي واللغوي: من خلال نهج استراتيجية وطنية تعمل على تدبير التعدد والتنوع الثقافي وتثمينه، وجعله من رافعات للتنمية والانفتاح والحوار والتماسك وتعزيز الروابط الاجتماعية[25].

4-إشراك القطب الإعلامي العمومي في التعريف بالثقافة الوطنية: نظرا لأهمية وسائل الإعلام في إيصال المعلومة يجب توظيف هذ الأخيرة لتحقيق الأهداف الثقافية، وذلك تقديم برامج تعريفية وتوعوية وتحسيسية تبين قيمة الموروث الثقافي الوطني، وخلق بوابات رقمية ثقافية تفاعلية تساعد على تقريب هذا الموروث بكيفية مبسطة وفعالة.

5-تأسيس مجلس لمراقبة الأنشطة الثقافية (المعارض والمهرجانات والندوات) وما يعرض فيها ومدى انسجامه مع الثوابت الوطنية، والتنبيه إلى ما يخدم الثقافة وما يهدمه، والعمل على تجنب بعض الأعمال التي تسيء إلى الثوابت الوطنية من قبيل فيلم "زنقة كونتاكت" الذي عُرضت

فيه موسيقى لمغنية انفصالية تمس بالوحدة الترابية. لذلك يجب الاهتمام بتحقيق الانسجام بين كل من الأعمال الفنية وأنشطة المهرجانات والخصوصية الثقافية المغربية: وتحويلها من مناسبات استهلاكية وتبذيرية للمال العام إلى آليات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6-حماية التنوع الثقافي والنهوض به: وذلك بجعل السياسات الثقافية ضمن اهتمام مشروع الجهوية المتقدمة بشكل يراعي ويستحضر التنوع الثقافي واللغوي، والاهتمام بالأعراف بالثقافة الشعبية.

7-تحقيق عدالة مجالية في المجال الثقافي: وتخفيف الهوة بين المراكز الثقافية الكبرى والهوامش، والتعامل مع المكون الثقافي تعاملا يليق بأهميته، وتقريب المراكز الثقافية من محيط الشباب.

8-الاشتغال والتنسيق الأفقي مع مختلف القطاعات الوزارية ذات الاهتمام المشترك: إشراك القطاعات الوزارية التي تتلاقى اهتماماتها مع المجال الثقافي، وخلق جسور معها مثل وزارة التربية الوطنية والشباب، والأسرة والتضامن، والسياحة والصناعة التقليدية؛ حتى يتم العمل سويا من أجل تحقيق الأهداف مشتركة ذات الصبغة الثقافية.

9- تشجيع الاستثمار في المجال الثقافي، وتفعيل أسس اقتصاد الثقافة، " باعتباره رهانًا استراتيجيًا يهم البناء الثقافي للمجتمع في وحدته وتنوعه، في حاضره ومستقبله، لذلك يعتبر دعم الدولة عاما حيويا وتحفيزيًا لصون النسيج الثقافي الوطني وتطويره، وشرطًا يساعد الحركية الثقافية على الإبداع، وعلى المنافسة الثقافية في سياق العولمة وتنامي المنتوجات غير المادية[26].

10-اعتبار الثقافة حقا وخدمة عمومية ووسيلة لتحقيق التنمية الشاملة: وذلك بالعمل على ضمان الحق في الثقافة للجميع، وبشكل مجاني، بحيث تنظر الحكومة للثقافة بنفس الكيفية التي تنظر بها إلى توفير الصحة والتعليم للمواطن. وأن تحقيق التنمية الشاملة يتأتى بالنهوض بالثقافة[27].

خاتمة

يتبين انطلاقا من بسط محاور وفقرات هذا الموضوع، أن الترسانة القانونية التي تؤكد على الحق في التعليم والثقافة ترسانة غنية ومتنوعة؛ سواء تلك المنصوص عليها في المواثيق الدولية أو الوطنية، حيث نقف على حرص كل منها على جعل الاستفادة وضمان الحق في التعليم والثقافة من أهم أولوياتها، كما تعمل على إلزام الحكومات الأطراف والمؤسسات الرسمية على تحمل مسؤولياتها واتخاذ مختلف التدابير التي من شأنها تيسير الولوجية لهذه الحقوق.

كما اتضح أن السياسات العمومية المتخذة لتفعيل الاستفادة من الحق في التعليم والثقافة سياسات حاولت قدر الإمكان تحقيق ما أكدت عليه المواثيق الدولية والوطنية، حيث نجد حضورا معتبرا للشأن التعليمي ونسبيا للشأن الثقافي في البرامج الحكومية، التي عملت منذ الاستقلال على إصلاحات متعاقبة لتجويد الخدمات التعليمية والصحية، ويتضح هذا جليا من خلال النسب الكمية تلك التي ترتبط بالاعتمادات المرصودة، والنسب المحققة على صعيد تعميم التعليم وتقريبه من الجميع، إلا أن هذه الإصلاحات انقلبت أحيانا الى نتائج سلبية وشكلت عراقيل للنجاح خاصة من الجانب الكيفي؛ حيث تغيب الجودة، مما يجعل المغرب يحتل مرتبة متأخرة في مستوى مؤشر التعليم، حيث كشف مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر عن المنتدى العالمي في دافوس 2021 أن المغرب يحتل المرتبة 101 عالميا من أصل 140 دولة شملها التصنيف ، والتاسع عربيا من بين 13 دولة عربية. والحال مشابه لواقع الثقافة حيث التباين بين مناطق المغرب النافع الذي تتركز فيه الأنشطة الثقافية، والهامش الذي يعرف شبه موت للحياة الثقافية. ويمكن اقتراح التوصيات الآتية للنهوض بالحق في التعليم والثقافة:

- توفر إرادة سياسية حقيقية لإصلاح التعليم والثقافة
- جعل التعليم والثقافة قاطرة للإقلاع التنموي الشامل.
- تأسيس مجالس وطنية للتعليم والثقافة بعيدا عن التوظيف السياسي أو الإديولوجي.
- النهوض بالبحث العلمي والرفع من الاعتمادات المخصصة له.
- بلورة سياسات عمومية تعليمية وثقافية مندمجة تراعي الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية...

الهوامش:

(1) أقرت الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن: الحق في التعليم حق عالمي يعترف به القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن ثم ينطبق على جميع الأشخاص، بمن فيهم ذوو الإعاقة. وفي العديد من الصكوك الدولية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل تأكيدٌ لمبدأي العالمية وعدم التمييز الأساسيين في التمتع بالحق في التعليم.

(2) ينظر تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدورة 21، 1999، الأمم المتحدة.

(3) What you need to know about the right to education", unesco, 26/11/2020, Retrieved 2/7/2021. Edited.

Right to education", their world, Retrieved 2/7/2021. Edited.

(4) لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق 21، الدورة 43، 2009.

(5) ينظر تنفذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة 15.

(6) ينظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 26.

(7) ينظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 27.

(8) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة 13. كما أكدت المادة 14 على تعهد كل دولة طرف بضمان إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي.

(9) ينظر الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011.

(10) ينظر الفصل 5 من دستور 2011.

(11) ينظر الفصل 6 من دستور 2011.

(12) ينظر الفصل 16 من دستور 2011.

(13) ينظر الفصل 19 من دستور 2011.

(14) ينظر الفصل 33 من دستور 2011.

(15) ينظر تاريخ إصلاح التعليم بالمغرب: محطات من الإصلاح المتجدد والأزمة المستمرة: مولاي المصطفى البرجاوي، النداء التربوي. العدد 20/ 2017

(16) تم تعديل اسمه إلى" المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي" سنة 2014.

(17) المصدر: البنك الدولي عن اليونسكو (معهد الإحصاء)

(18) ينظر الثقافة في الدستور المغربي الهاشم أمسكوري، مجل الفقه والقانون ع 14/ 2013 ص 171.

(19) ينظر البرنامج الحكومي 2021-2026، الذي أكد كذلك على الاهتمام بالصناعة الثقافية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الثقافي وتمتيعه بالتسهيلات الضرورية؛ والنهوض بالوضعية المادية للمثقفين والمبدعين والفنانين وإحداث متحف وطني يحفظ الذاكرة التشكيلية، ودعم الرأسمال الثقافي وتعزيز الغنى والتنوع والاستفادة من عمليات التثمين المناسبة. كما تؤكد الحكومة على الرفع من التمويلات العمومية وتوفير جهات محتضنة، وتعزيز البنيات التحتية؛ وتحقيق التكافؤ في الحظوظ لجميع

الفنانين المغاربة في الأعمال التلفزيونية والسينمائية، ودمج الرأسمال الثقافي في مؤسسات التنشئة كالمدرسة والإعلام وأماكن العيش، إلى جانب توثيق الإبداع المغربي وتثمينه.

(20) ينظر السياسات الثقافية في المغرب، معهد بروموتيوس للديموقراطية وحقوق الإنسان ص 30.

(21) أكد تقرير صادر في 2022 نشرته مؤسسات دولية منها البنك الدولي واليونسكو حول حالة فقر التعلم في العالم على أن أشد صدمة أصابت عملية التعليم والتعلم في التاريخ، أدت إلى زيادة معدل فقر التعلم بمقدار الثلث في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بما في ذلك المغرب حيث أن حوالي 65 في المائة من الأطفال المغاربة في سن العاشرة لا يستطيعون قراءة وفهم نص مكتوب بسيط.

https://live.albankaldawli.org/events/annual-meetings-2022-investing-in-education

(22) تبلغ نسبة الهدر المدرسي على المستوى الوطني 5,3% وترتفع في العالم القروي لتصل إلى 5,9%، وقد أكد وزير المكلف بالقطاع على هذه النسب وعلى هذا العدد الكبير للمنقطعين خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب ليوم الإثنين 27 يونيو 2022.

(23)ينظر التقرير العالمي لرصد التعليم ص 11: والذي بين أن أزمة "كوفيد 19" عززت تكريس مختلف أصناف الاستبعاد، إذ تأثر 90 في المائة من التلاميذ في العالم بإغلاق المدارس جراء انتشار الجائحة.

. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373721_ara

(24) ينظر السياسة الثقافية في المغرب الحصيلة والآفاق محمد بهضوض ص 24.

(25) أكد التقرير العام للنموذج التنموي على هذا الأمر في حديثه عن أهداف التنمية التي جعل منها تحقيق مغرب دامج يوفر الفرص والحماية للجميع ويعزز الرابط الاجتماعي. ص48.

(26) ينظر تقرير المجلس الاقتصادي والمجلس البيئي حول اقتصاديات الثقافة ص 12.

(27) ينظر تقرير المجلس الاقتصادي والمجلس البيئي نفس الصفحة أعلاه.